

Distr.: General
22 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية

المعني باسترداد الموجودات

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة مواضيعية بشأن الممارسات الجيدة والتحديات

المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية

بشأن الموظفين العموميين المعنيين

الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين وكيف يمكنها تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه الورقة وفقا للقرار 7/9 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي تقدم لمحة عامة عن نظم إقرار الذمة المالية التي أنشأتها الدول الأطراف التي قدمت معلومات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) ردا على مذكرة شفوية. وتشير الوثيقة أيضا إلى أهمية نظم إقرار الذمة المالية في تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها.

أولا - مقدمة

1- حث مؤتمر الدول الأطراف (المؤتمر) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) الدول الأطراف على التنفيذ الفعال للفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية التي تنص، في جملة أمور، على أن تنتظر الدول الأطراف في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية، وفقا لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعنيين، وتتص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال. وهي تنص أيضا على أن تنتظر الدول الأطراف أيضا في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتبادل تلك المعلومات مع السلطات المختصة

* CAC/COSP/WG.2/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200723 200723 V.23-12109 (A)



في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضرورياً للتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية والمطالبة بها واستردادها.

2- وفي القرار نفسه، شجع المؤتمر أيضاً الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى.

3- وعلاوة على ذلك، في الفقرة 7 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد المعقودة في عام 2021، التزمت الدول الأعضاء، من جملة أمور، بتعزيز جهودها لمنع تضارب المصالح واستبانتته وإدارته، وذلك بوسائل منها تقييم مخاطر الفساد والتخفيف منها، ومن خلال نظم الكشف المالي الفعالة والشفافة.

4- وارتأت خطة العمل المقترحة للهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للفترة 2022-2023، التي وافق عليها مكتب المؤتمر في آذار/مارس 2023، "الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين" بوصفه أحد مواضيع المناقشة في الاجتماع الحالي للفريق العامل. وبناء على ذلك، أرسلت الأمانة إلى الدول الأطراف مذكرة شفوية طلبت فيها معلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين. وحتى 13 حزيران/يونيه 2023، وردت ردود من 41 دولة (انظر الجدول 1).

5- وتسعى هذه الورقة إلى تقديم ملخص للمعلومات المقدمة من هذه الدول الأطراف الـ41⁽¹⁾.

ثانياً - لمحة عامة عن نظم إقرار الذمة المالية

6- تقتضي الاتفاقية، في الفقرة 5 من المادة 8 منها والفقرتين 5 و6 من المادة 52، أن تسعى الدول، عند الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين، والنص على جزاءات ملائمة على عدم الامتثال، والنظر في السماح لسلطاتها المختصة بتبادل المعلومات المفصح عنها مع السلطات المختصة في الدول الأخرى عندما يكون ذلك ضرورياً للتحقيق في العائدات المتأتية من الفساد والمطالبة بها واستردادها. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول أن تنظر في اتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة.

7- وأجابت جميع الدول الـ41 بأن بعض أشكال نظم إقرار الذمة المالية موجودة في ولاياتها القضائية. وتراوحت هذه النظم بين (أ) نظم عامة مطبقة على فئات واسعة من المسؤولين، و(ب) نظم خاصة بكيانات أو قطاعات محددة تركز على فئات معينة من مقدمي القرارات. وأشار رد النمسا إلى آلية بديلة تتوخى نظاماً مخصصاً لإقرار الذمة المالية يهدف إلى منع تضارب المصالح (انظر الجدول 1). كما أفادت عدة دول بأنها أنشأت عدداً كبيراً من النظم

(1) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظم إقرار الذمة المالية، يرجى الاطلاع أيضاً على منشور مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (شراكة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي) حول تكوين صورة عامة عن الموظفين العموميين: دليل إرشادي للإفصاح المالي الفعال "Getting the Full Picture on Public Officials: A How-to Guide for Effective Financial Disclosure" (2017)، والمذكرات والتقارير اللذين أعدتهما الأمانة للفريق العامل المعني بمنع الفساد وفريق استعراض التنفيذ التابع للمؤتمر: CAC/COSP/WG.4/2012/3 وCAC/COSP/WG.4/2018/3 وCAC/COSP/IRG/2022/4.

المنفصلة الخاصة بفئات مختلفة من الموظفين العموميين. ففي أستراليا، على سبيل المثال، توجد نظم منفصلة خاصة بأعضاء البرلمان الاتحادي الأسترالي والخدمة المدنية الاتحادية. وبالمثل، أفادت البرازيل وفنلندا وكندا وماليزيا بأن لديها نظاماً منفصلاً لإقرار الذمة المالية تنطبق على الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية والمسؤولين على مستوى الولايات. وفي الجمهورية الدومينيكية وموريشيوس، أنشأت قوانين منفصلة، مثل القوانين المتعلقة بالإيرادات والميزانية، نظاماً مستقلاً لإقرار الذمة المالية بالإضافة إلى تشريعاتها الأولية.

الجدول 1

مجموعة من النظم

نظم عامة	نظم خاصة بكيانات أو قطاعات محددة	بديل (مخصص)
الاتحاد الروسي، أستراليا*، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البرازيل*، البرتغال، بنما، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية الدومينيكية*، جمهورية كوريا، رومانيا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، فرنسا، فنلندا*، قيرغيزستان، كندا*، كوت ديفوار، الكونغو، ليتوانيا، ماليزيا*، مدغشقر، مصر، ملاوي، منغوليا، موريشيوس*، ميانمار، اليونان	بولندا (قوة الشرطة)، قطر (السلطة التشريعية)، النمسا (السلطة التنفيذية)، المملكة العربية السعودية (هيئة مكافحة الفساد)	النمسا

* البلدان التي لديها نظم متعددة لإقرار الذمة المالية.

8- ويتطلب إنشاء نظم إقرار فعالة إدخال سلسلة من القواعد المحددة التي تحكم كامل عملية الإقرار بالموجودات والمصالح. وفي حين أفادت 18 دولة بأنها اعتمدت قوانين معينة لإقرار الذمة المالية، أشارت عشرة ردود إلى أحكام واردة في تشريعات عامة لمكافحة الفساد.

الجدول 2

الأساس القانوني

القانون المتعلق بإقرار الذمة المالية	قانون مكافحة الفساد	قانون الخدمة المدنية	المراسيم الرئاسية وقرارات البرلمان والقوانين القطاعية وقوانين الضرائب
الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية-الإسلامية)*، باراغواي*، بنما، تركيا*، الجمهورية الدومينيكية*، السلفادور*، السويد، شيلي، العراق، كندا****، كوت ديفوار*، الكونغو*، ليتوانيا، مصر*، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، اليونان	بيلاروس، تايلند، رومانيا، سلوفينيا، فرنسا، ماليزيا، مدغشقر*، المكسيك*، المملكة العربية السعودية، ميانمار	أستراليا****، باكستان، البرتغال، جمهورية كوريا، الصين، طاجيكستان، فنلندا، النمسا	البرازيل، بولندا***، قطر***، قيرغيزستان**

* التزامات عامة تتعلق بإقرار الذمة المالية منصوص عليها في الدساتير.

** قوانين الضرائب.

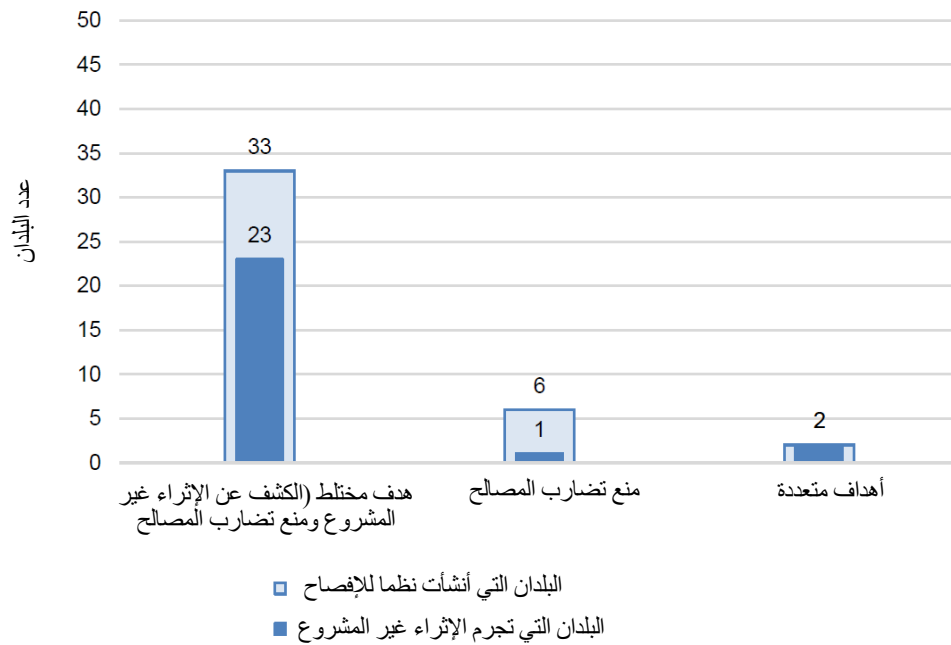
*** التشريعات القطاعية.

**** في أستراليا، تحدّد التزامات الإفصاح الخاصة بالموظفين العاملين في السلطة التنفيذية في قانون الخدمة المدنية، في حين تحدد نفس الالتزامات الخاصة بأعضاء البرلمان بموجب مراسيم صادرة عن مجلسي البرلمان المعنيين. وفي كندا أيضاً، يخضع كبار الموظفين العموميين على المستوى الاتحادي لقانون يتعلق بتضارب المصالح، في حين يخضع أعضاء السلطة التشريعية وغيرهم من الموظفين العاملين في "الإدارة العمومية الأساسية" لقانون يتعلق بتضارب المصالح صادر عن البرلمان وللتوجيه التنفيذي، على التوالي.

9- وفيما يتعلق بالهدف العام لنظم إقرار الذمة المالية، أشارت الدول عموماً إلى منع الفساد، وضمان النزاهة والشفافية والمساءلة في ممارسة الوظائف العمومية، وتعزيز ثقة الناس في الإدارة العمومية. وفي هذا

الصدد، أشارت غالبية البلدان إلى أن نظمها تهدف إلى كشف الإثراء غير المشروع وكذا منع تضارب المصالح (نظم مختلطة). وعلى النقيض من ذلك، أشارت أستراليا وبنما والسويد وفنلندا وقطر وكندا والنمسا إلى أن الهدف الرئيسي لنظمها هو منع تضارب المصالح. وفي قيرغيزستان ولبنان، تخدم نظم الإفصاح أغراضاً إضافية، مثل إدارة الضرائب واستحقاقات الضمان الاجتماعي الحكومية. ومن الجدير بالذكر أنه، من بين الولايات القضائية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مختلطة، أفادت 23 دولة بأنها جرت "الإثراء غير المشروع" وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية.

الشكل الأول
أهداف النظم



ثالثاً - عناصر نظم إقرار الذمة المالية

'1' الموظفون المستهدفون

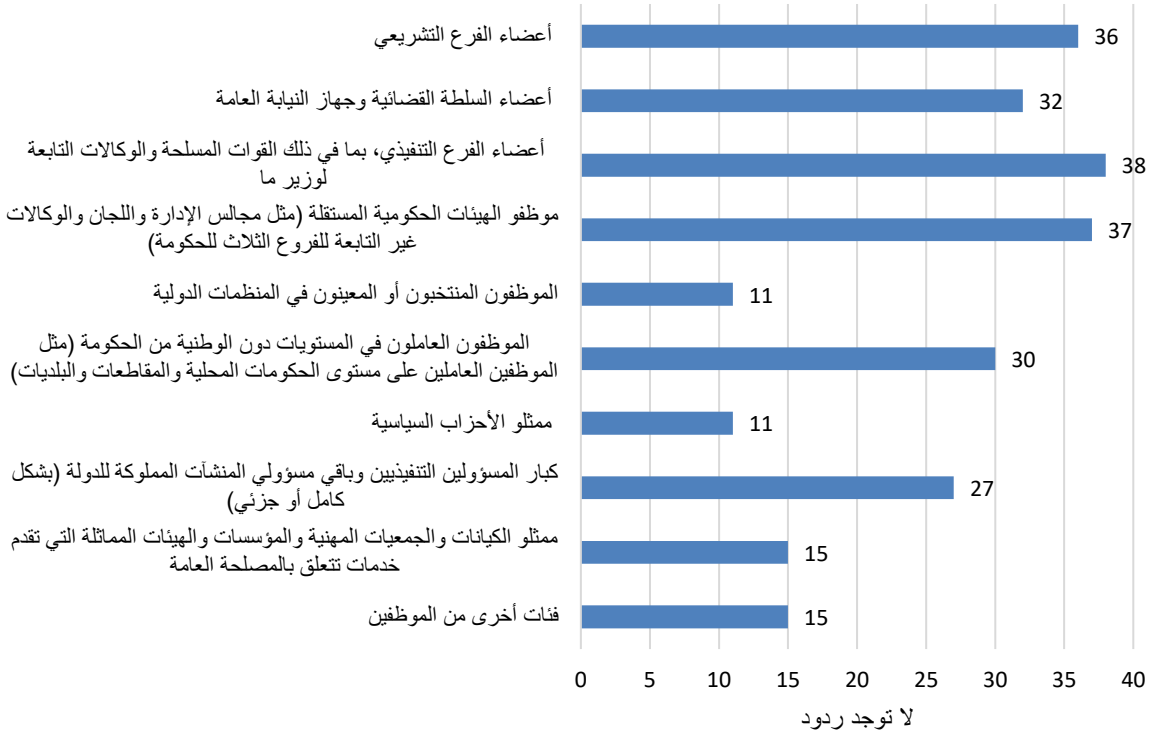
10- أفادت الدول بأن نظمها الخاصة بإقرار الذمة المالية تشمل فئات واسعة من الموظفين (مقدمي الإقرارات) المنتمين لمختلف فروع الحكومة وقطاعات الإدارة العمومية، بمن فيهم موظفو الكيانات المملوكة للدولة والممولة من القطاع العام. وهناك عوامل متعددة تحدد نطاق مقدمي الإقرارات، مثل الهدف الرئيسي للنظام (29 دولة)، ومستوى مقدمي الإقرارات ضمن التسلسل الهرمي ومنصبتهم (27 دولة)، ومستويات مخاطر الفساد ذات الصلة بواجبات ووظائف مقدمي الإقرارات (26 دولة)، و/أو الموارد المتاحة لإدارة نظام الإقرار (16 دولة).

11- وأكدت الدول أنها تأخذ في الاعتبار مجموعة من هذه العوامل عند اتخاذ قرار بشأن الموظفين المستهدفين. فعلى سبيل المثال، أفادت شيلي، في جملة أمور، بأن مستوى نفوذ وقوة المناصب من حيث اتخاذ القرارات، ومخاطر النزاهة المرتبطة بالمناصب، وجدول أجور الموظفين ووظائفهم، وكفاءات السلطات المعنية هي العوامل الحاسمة في هذا الصدد. وأشارت رومانيا والسلفادور إلى المستوى ضمن التسلسل الهرمي وطبيعة المسؤولية المضطلع بها، مثل تخصيص الأموال العامة وإدارتها، والاشتراء والتوظيف، وكذلك مستوى مخاطر الفساد في القطاعات والوظائف. وفي الاتحاد الروسي، صنفت المناصب والواجبات التالية على أنها تتطوي على مخاطر فساد أكبر لتحديد نطاق مقدمي الإقرارات: '1' تمثل سلطة عمومية؛ '2' توفير الخدمات

للجمهور؛ '3' تنفيذ أنشطة الرقابة والإشراف؛ '4' إعداد واعتماد القرارات المتعلقة بإدارة الميزانية وتوزيع الموارد؛ '5' إدارة الموجودات العمومية؛ '6' المشاركة في الاشتراء العمومي وإصدار التراخيص والتصاريح.

12- ويعرض الشكل 2 الفئات الأكثر شيوعاً من مقدمي الإقرارات.

الشكل الثاني
نطاق مقدمي الإقرارات



13- وفيما يتعلق بمستوى مقدمي الإقرارات ضمن التسلسل الهرمي، أشارت الردود إلى أربع مجموعات واسعة كما هو مبين في الجدول 3.

الجدول 3

مستوى مناصب مقدمي الإقرارات ضمن التسلسل الهرمي

الموظفون العموميون الرفيعو المستوى (رفيعو المستوى) والمناصب المتوسطة والدنيا المرتبطة بمخاطر عالية من حيث النزاهة (14)	جميع الموظفين العموميين العاملين في الإدارة العمومية داخل مؤسسة معينة (2)
الموظفون العموميون الرفيعو المستوى (كبار) فقط (15)	جميع الموظفين العموميين
أستراليا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، البرتغال، بنما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، العراق، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، الكونغو، مدغشقر، موريشيوس، ميانمار	بولندا، المملكة العربية السعودية، باراغواي، باكستان، البرازيل، طاجيكستان، قبرغيزستان، كندا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، النمسا
الاتحاد الروسي، بيلاروس، تايلند، تركيا، رومانيا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، شيلي، الصين، مصر، ملاوي، منغوليا، اليونان	

14- ومن بين أعضاء السلطة التشريعية، يشكل أعضاء البرلمان المنتخبون أغلب مقدمي الإقرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ففي بلدان مثل الاتحاد الروسي وتايلند والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا والسلفادور

وشيلي ومنغوليا، يدخل موظفون آخرون يعملون في الفرع التشريعي أيضا ضمن نطاق نظم إقرار الذمة المالية. ويوجد من بين هؤلاء المسؤولين موظفون، ومحامون يعملون في مكتب البرلمان، وأمناء إداريون وماليون لهيئات ولجان برلمانية، ومديرون، ومديرون مساعدون، وأمناء، ومتحدثون رسميون، ومستشارون للنواب.

15- وفي الغالبية العظمى من البلدان، يطلب من أعضاء السلطة القضائية، مثل القضاة في جميع مستويات النظم القضائية، الإفصاح عن موجوداتهم ومصالحهم المالية. وأشارت بلدان مثل بيلاروس ورومانيا والسلفادور وشيلي وكوت ديفوار ومدغشقر ومنغوليا إلى الموظفين القضائيين وكتبة المحاكم والموظفين المساعدين المتخصصين العاملين في المحاكم والموظفين الإداريين والماليين العاملين في المحاكم ورؤساء وأعضاء المجالس القضائية فضلا عن اللجان التأديبية القضائية. وبالمثل، أشارت الردود إلى أن جميع المدعين العاملين في دائرة النيابة العامة مطالبون عادة بتقديم إقرارات بالذمة المالية. غير أن عدة ردود أشارت فقط إلى القضاة والمدعين العاملين من المستويات العليا من نظمها القضائية الوطنية.

16- وفي الفرع التنفيذي، كان مقدمو الإقرارات الذين أشير إليهم أكثر هم رؤساء ونواب رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، والوزراء، ونواب الوزراء، ووزراء الدولة، وكلاء الوزارات، وممثلوهم، والمساعدون والمستشارون الخاصون، ورؤساء الوكالات التابعة للحكومة، والإدارات والوحدات داخل الوزارات والوكالات الحكومية، فضلا عن مراجعي الحسابات، والموظفين المسؤولين عن المحاسبة والاشتراء العمومي أو غيرهم من الموظفين الذين قد تكون لديهم إمكانية الاطلاع على المعلومات من الداخل أو يتولون مناصب معرضة بشكل خاص للفساد. كما شملت نظم الإفصاح في بعض الولايات القضائية، مثل بيلاروس والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي والعراق وفنلندا وكوت ديفوار وليتوانيا وماليزيا ومنغوليا واليونان، كبار الضباط في المصالح العسكرية والمؤسسات المماثلة.

17- وذكر من بين مقدمي الإقرارات المنتمين إلى هيئات مستقلة، مثل المجالس واللجان والوكالات المستقلة (عندما تقع خارج فروع الحكومة التقليدية الثلاثة المذكورة أعلاه)، مسؤولون من المصارف المركزية، ومحكم الأخلاقيات، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومكاتب المراقبين الماليين العاملين، والمكاتب الحكومية للتفتيش، ولجان المنافسة النزيهة، وسلطات مكافحة الفساد، ولجان أسواق رأس المال، ووحدات الاستخبارات المالية، واللجان الانتخابية، ومجالس ولجان الشفافية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والهيئات التنظيمية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. وأشارت ردود الدول أيضا إلى أعضاء اللجان الوطنية للاستثمار، واللجان الوطنية للسياسة النقدية، ولجان الأوراق المالية، وغرف الحسابات، ولجان استعراض الصفقات العمومية.

18- وأشارت الدول أيضا إلى مسؤولين على المستوى دون الوطني. وإجمالاً، أشارت الدول إلى أن رؤساء وكبار موظفي الحكومات والمجالس المحلية هم وحدهم الذين يندرجون ضمن نطاق نظم الإفصاح المعتمدة لديها. ففي بيلاروس، على سبيل المثال، يتعين على رؤساء ونواب رؤساء مجالس النواب التابعة للأقاليم والمقاطعات والقرى والمستوطنات والمدن تقديم الإقرارات. وفي مصر، تشمل اشتراطات الإفصاح رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية. وتوجد شروط مماثلة في جمهورية كوريا وشيلي وكوت ديفوار ومدغشقر، حيث أصبح العُمد وحكام المقاطعات ونوابهم وأعضاء المجالس وأعضاء المجالس الإقليمية وموظفو البلديات الذين يشغلون مناصب أعلى من مستويات هرمية معينة من مقدمي الإقرارات أيضا. وأفادت الجمهورية الدومينيكية بأن أمناء خزانة البلديات والموظفين المسؤولين عن الاشتراء والتعاقد نيابة عن الكيانات المحلية ملزمون بتقديم إقرارات. وبالإضافة إلى ذلك، في اليونان، يخضع مديرو وأعضاء مجالس إدارة الكيانات البلدية والمؤسسات البلدية الخاضعة للقانون العام أيضا للالتزامات الإفصاح. وتدرج العراق وليتوانيا وملاوي ومنغوليا مساعدي ومستشاري المحافظين ورؤساء الإدارات البلدية ضمن مقدمي إقرارات.

19- وأفادت معظم الدول بأن نظم الإفصاح المعتمدة لديها تشمل رؤساء وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة (مثلا التي يكون للدولة أو المجتمع المحلي حصة الأغلبية أو نفوذ مهيمن فيها) والكيانات التي لديها مساهمة مالية عمومية (مثل تلك التي تتلقى 50 في المائة أو أكثر من الأموال المخصصة لعملياتها من

ميزانية الدولة)، مثل المصارف والجامعات وشركات الإذاعة والاتصالات والتعدين والسكك الحديدية الوطنية والهيئات الإدارية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكثر مقامي القرارات وروداً ضمن هذه الفئة هم المديرون، والمسيريون ونوابهم، ومجالس الإدارة والوحدات المعنية بالإشراف، وفريق القيادة وأعضاء الإدارة الوسطى، والمحاسبون وأصحاب المناصب التي تدير الأموال والموظفون المكلفون بالمشتريات والمراجعة الداخلية للحسابات.

20- وأفادت الدول أيضاً بأن نظم الإفصاح المعتمدة لديها تنطبق أيضاً على بعض ممثلي الكيانات التي تؤدي وظائف وخدمات عمومية تتعلق بالمصلحة العامة. وتشمل هذه الهيئات المؤسسات والجمعيات المهنية والاتحادات التي تتلقى أموالاً عامة أو تقدم خدمات عامة أو لديها عقود مع الحكومة، والمدارس العمومية والجامعات ومراكز ومعاهد البحوث، والنقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات التعاونية والاتحادات الرياضية والروابط المهنية واللجان الأولمبية والرياضية الوطنية.

21- وأفادت عدة دول بأن التزامات إقرار الذمة المالية تشمل أيضاً المسؤولين المنتخبين أو المعيّنين في المنظمات الدولية. وتشمل هذه المناصب والمنظمات، على سبيل المثال، ممثلين في البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل، والمحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية للمناطق، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.

22- ويجب على ممثلي الأحزاب السياسية أيضاً تقديم إقرارات في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، أدرج ضمن نظم الإفصاح كل من أعضاء القيادة المركزية للأحزاب السياسية، في شيلي ومصر؛ وقادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الوطني والأحزاب التي تتلقى تمويلاً من الدولة، في اليونان؛ ورؤساء الأحزاب السياسية، في العراق وملاوي وتركيا؛ وأعضاء الأحزاب السياسية (مع استثناءات تعتمد على رسوم العضوية) في ليتوانيا.

23- كما أبلغت عدة دول، مثل البرازيل والبرتغال وتايلاند ورومانيا والسلفادور وشيلي والكونغو ومصر واليونان عن فئات أخرى من مقامي القرارات لا تنتمي بالضرورة إلى أي من الفئات المذكورة أعلاه. وتشمل هذه الفئات، على سبيل المثال، '1' رؤساء وأعضاء مجالس إدارة مؤسسات أسواق الأوراق المالية المنظمة، '2' المالكون والناشرون والمساهمون والشركاء، والرؤساء، والمديرون، وأعضاء مجلس الإدارة، والإداريون، ورؤساء التحرير، ونوابهم، والمحرون ونوابهم العاملون في وسائل الإعلام الوطنية والمحلية، '3' الصحفيين، وأعضاء رابطات الصحفيين المعنية، فضلاً عن أولئك الذين يقدمون خدمات صحفية، '4' أعضاء مجالس مؤسسات الائتمان ومجالس إدارتها، '5' الأفراد الذين يتبرعون للمشاركين المستقلين في الحملات السياسية (مع استثناءات).

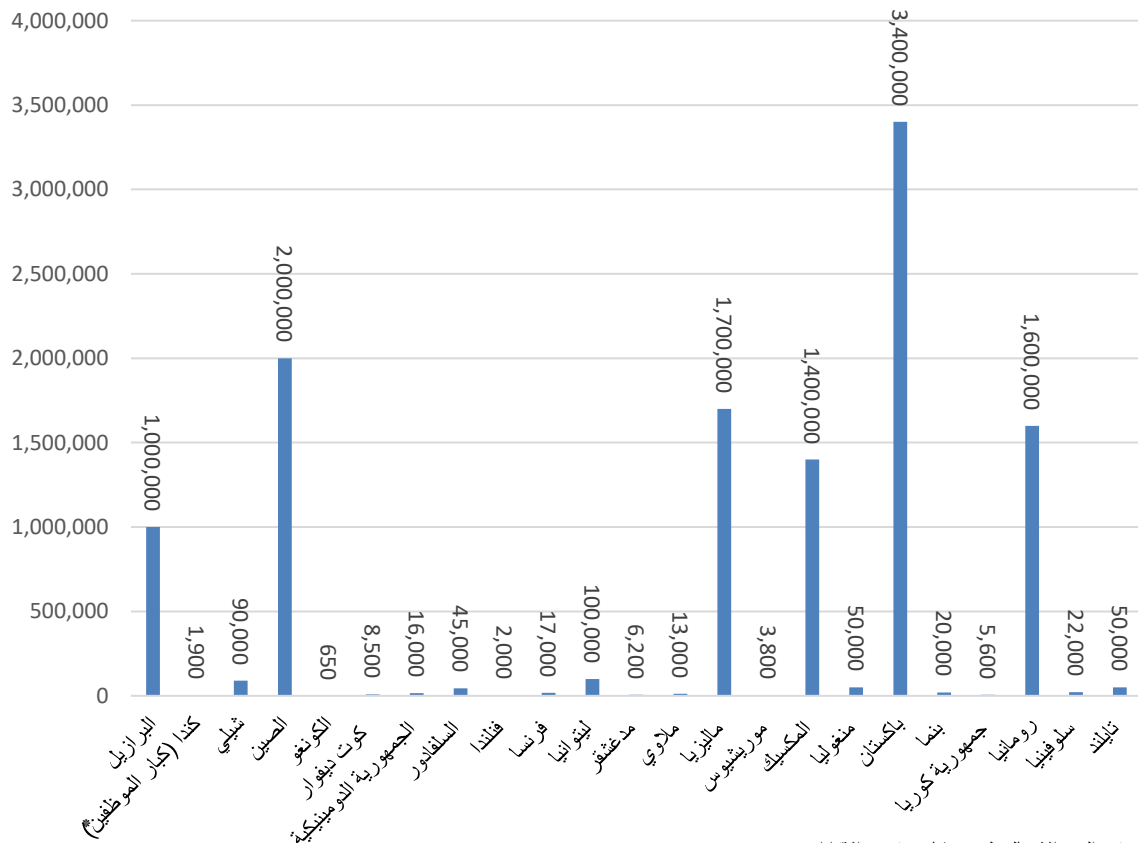
24- وردت 13 دولة بأنه يمكن لسلطاتها الوطنية المختصة أن تطلب من أي موظف، يقع عادة خارج نظام الإفصاح، تقديم إقرارات. وتباينت الأسس والإجراءات المعتمدة بهذا الشأن فيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، بينما يمكن للوكالات في أستراليا أن تطلب تقديم إقرارات خطية منتظمة مماثلة من موظفين آخرين معرضين بشكل خاص لخطر تضارب المصالح، في مصر، يتمتع رئيس الجمهورية بسلطة إضافة فئات أخرى من الموظفين إلى قائمة مقامي القرارات. وبالمثل، توجد السلطة نفسها لدى محكمة العدل العليا في السلفادور، ولدى المدير المسؤول عن إقرارات الموظفين العموميين (السلطة المركزية المعنية بالإفصاح عن الموجودات) في ملاوي. وفي باكستان والعراق وماليزيا ومدغشقر وموريشيوس، يمكن للسلطات المختصة أن تطلب من الموظفين العموميين، بمن فيهم المشتبه في ارتكابهم جرائم فساد، الإفصاح عن وضعيتهم المالية. وفي بولندا، يمكن أن يطلب من أي فرد من أفراد قوة الشرطة تقديم إقرار بناء على طلب خطي من رؤسائه.

25- وبمجرد تحديد نطاق مقامي القرارات، من الضروري تحديد قائمة مقامي القرارات الفعلين. وأجابت غالبية الدول بأن القائمة تحدد باستخدام الصكوك القانونية المناسبة دون تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن عملية تجميع قائمة مقامي القرارات. وتعتمد الطريقة الدقيقة لإعداد قائمة مقامي القرارات وتعهداتها في المقام الأول على ما إذا كانت لدى الدول نظم مركزية لإقرار الذمة المالية تديرها وتتكفل بها نفس الجهة (انظر الفقرة 35).

26- وتتمثل أكثر النهج شيوعاً في '1' تجميع القوائم الفردية على مستوى الوكالات ونقل تلك القوائم على نحو منظم إلى السجلات المركزية في شكل وركي أو إلكتروني (كوت ديفوار والجمهورية الدومينيكية وليتوانيا ومدغشقر وملايو وموريشيوس ومنغوليا وبنما)، و'2' إنشاء وتحديث قاعدة بيانات مركزية من جانب السلطات المركزية التي لديها إمكانية الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات الموارد البشرية للكيانات المعنية (الاتحاد الروسي والبرازيل وتايلند وجمهورية كوريا والسلفادور وسلوفينيا وشيلي والمكسيك). وفي كلا النهجين، يتعين على فرادى المؤسسات المعنية إبلاغ السلطة المركزية بتعيين الموظفين أو انتخابهم أو إنهاء مهامهم وتحديث قاعدة بياناتها المتعلقة بالموارد البشرية. وفي ماليزيا، زود جميع الموظفين العموميين الملزمين بالإفصاح بهوية وكلمة سر للوصول إلى منصة مركزية إلكترونية لإقرار الذمة المالية عند التعيين. وأفادت أستراليا والسويد والصين وفنلندا بأن فرادى الوكالات العمومية هي التي تضع القوائم وتتعهدها.

27- ويبين الشكل الثالث الأعداد التقريبية لمقدمي الإقرارات في الدول التي قدمت معلومات ذات صلة. وتتفاوت الأرقام تفاوتاً كبيراً وترتبط في المقام الأول بنطاق مقدمي الإقرارات (انظر الجدول 3) وهدف النظم (انظر الجدول 4).

الشكل الثالث
عدد مقدمي الإقرارات



* لم يقدم العدد الإجمالي لجميع فئات مقدمي الإقرارات

'2' نطاق الإفصاح

28- تمثلت أكثر النهج المبلغ عنها في تقديم الإقرارات عند التعيين (إما قبل التعيين أو بعده)، وبصورة دورية عند تولي المنصب (على سبيل المثال، سنوياً أو كل سنتين)، وبعد انتهاء المهام. وأفادت خمس عشرة دولة بتقديم إقرارات الذمة المالية في هذه المناسبات الثلاث جميعها. ولوحظ وجود ترابط ضعيف بين وتيرة

عمليات الإقرار بالذمة المالية وهدف النظم، أي أن الدول الأطراف التي تسعى إلى تحقيق أهداف مختلطة تتطلب عموماً تقديم الإقرارات بشكل أكثر تواتراً.

29- وفي 11 دولة (الاتحاد الروسي والبرتغال وبيلاروس ورومانيا وطاجيكستان والعراق وطاجيكستان وفنلندا وليتوانيا ومدغشقر ومنغوليا)، يجب على المرشحين للمناصب المنتخبة والمعينة أيضاً أن يقدموا إقرارات بالذمة المالية. ويوجد ضمن هذه الفئة من مقدمي الإقرارات مرشحون للانتخابات السياسية، مثل المرشحين البرلمانيين الوطنيين، والمرشحون لعضوية البرلمان الأوروبي، والمرشحون الرئاسيون، والمرشحون للمناصب العليا في السلطة التنفيذية والمجالس المحلية.

الجدول 4

وتيرة تقديم الإقرارات

الدول	عند التعيين	بشكل دوري	عند انتهاء المهام تحديث الإقرارات	الإقرارات المخصصة
الاتحاد الروسي*	•	•		
أستراليا	•	•	•	
إيران (جمهورية-الإسلامية)*	•	•	•	•
باراغواي*	•	•	•	
باكستان*	•	•		•
البرازيل*	•	•	•	
البرتغال*	•	•	•	
بنما	•		•	
بولندا*	•	•	•	•
بيلاروس*	•	•	•	
تايلند*	•	•	•	•
تركيا*	•	•	•	
الجمهورية الدومينيكية*	•		•	•
جمهورية كوريا*	•	•	•	
رومانيا*	•	•	•	
السلفادور*	•		•	
سلوفينيا*	•		•	
السويد*	•	•		
شيلي*	•	•	•	
الصين*	•	•	•	•
طاجيكستان*	•	•		•
العراق*	•	•	•	•
فرنسا*	•		•	
فنلندا	•		•	
قطر	•	•	•	
قيرغيزستان*	•	•	•	
كندا	•	•		
كوت ديفوار*	•		•	
الكونغو*	•		•	
ليتوانيا*	•		•	
ماليزيا*	•	•		•
مدغشقر*	•	•		•

الدول	عند التعيين	بشكل دوري	عند انتهاء المهام تحديث الإقرارات	الإقرارات المخصصة
مصر*	•		•	
المكسيك*	•		•	
ملاوي*	•	•	•	•
المملكة العربية السعودية*	•	•	•	
منغوليا*	•	•	•	•
موريشيوس*	•	•	•	•
ميانمار*		•		
النمسا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	
اليونان*	•	•	•	

* البلدان التي تسعى إلى تحقيق هدف مختلط.

30- ومن بين الدول الـ 27 التي تشترط تقديم إقرارات بشكل منتظم (دوري)، تشترط 20 دولة تقديم إقرارات سنوية. وعلى النقيض من ذلك، تشترط بقية البلدان تقديم إقرارات (أ) كل سنتين (مدغشقر)، و(ب) مرة كل ثلاث سنوات (تايلند والمملكة العربية السعودية)، و(ج) كل خمس سنوات (تركيا وليتوانيا وماليزيا ومصر وموريشيوس). وأفادت 22 دولة بأنه يجب على مقدمي الإقرارات تقديم إقرار جديد كامل. وبالمقارنة، تشترط 10 دول الإفصاح فقط عن التغييرات التي طرأت خلال الفترة التي يغطيها التصريح⁽²⁾.

31- وأفادت عدة دول بأن لديها متطلبات متباينة بشأن وتيرة تقديم الإقرارات. وترتبط هذه الاختلافات عموماً بأهمية أو منصب وطبيعة وظائف مقدمي الإقرارات. ففي مصر، على سبيل المثال، بينما يتعين على من يتولون مناصب عليا وقادة السلطة التنفيذية، بمن فيهم رؤساء الوزراء وأعضاء الحكومة، تقديم إقرارات عندما يتولون مناصبهم ويتركونها؛ وفي نهاية كل سنة، يطلب من فئات أخرى من مقدمي الإقرارات تقديم مثل هذه البيانات بوتيرة أقل. ويشترط تقديم إقرارات بوتيرة أقل أيضاً على الموظفين الذين يمنحون الأذن في باراغواي، وعلى الأشخاص المسؤولين عن المشتريات العمومية في سلوفينيا.

32- وإضافة إلى ذلك، أبلغت 22 دولة عن ضرورة تقديم إقرارات محدثة عند وقوع أحداث معينة، مثل حدوث زيادة أو نقصان كبيرين في الممتلكات. وتراوح الإطار الزمني لمثل هذه التحديثات بين "مع تغير الظروف" و"دون تأخير" و"عند حدوث تغيير" وأطر زمنية أكثر دقة مثل "في غضون 28 يوماً". ومن ناحية أخرى، أفادت عدة دول (مثل كوت ديفوار والسلفادور ورومانيا) بأن التحديث يتم بشكل طوعي فقط.

33- وأفادت إحدى عشرة دولة بأنه يمكن لسلطاتها الوطنية المختصة أن تطلب من مقدمي الإقرارات تقديم إقرارات مخصصة بين فترات التقديم القانونية لأسباب مختلفة، مثل الاشتباه المعقول في وجود مخالفات في الإقرارات المنتظمة، أو عندما يكون مقدم الإقرار خاضعاً لتحقيق رسمي، أو عندما تتضمن الإقرارات معلومات غير كاملة أو غير دقيقة.

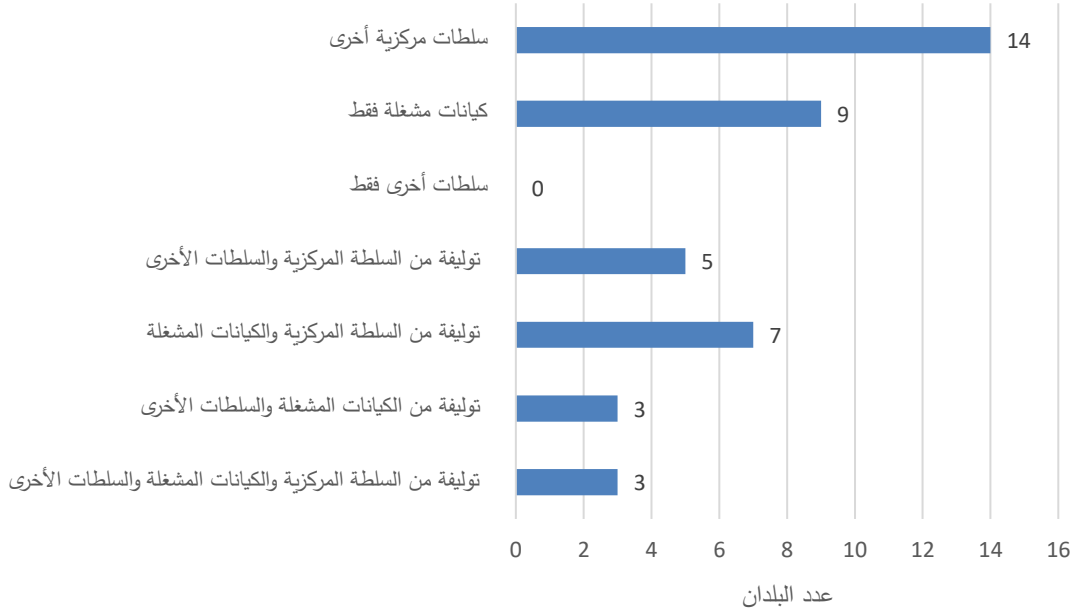
'3' السلطة (السلطات) المسؤولة عن الحصول على الإقرارات وتعهدها

34- بوجه عام، أفادت الدول بأن الموظفين العموميين المعنيين مطالبون بتقديم إقرارات إلى '1' الكيانات المشغلة، أو '2' سلطة مركزية، أو '3' سلطات أخرى حسبما يأذن به القانون (مثلاً لفئات معينة من الموظفين مثل موظفي السلطة القضائية أو الممثلين المنتخبين الذين يتمتعون بأنواع معينة من الحصانات). وفي حين

(2) لم تقدم الدول التسع المتبقية معلومات بهذا الشأن.

توجد اختلافات وتوليفات مختلفة من السلطات المسؤولة، كما هو مبين في الشكل الرابع، فإن تعيين سلطة مركزية واحدة هو النهج الأكثر شيوعاً.

الشكل الرابع
تنوع السلطات المسؤولة



35- تشمل أنواع السلطات المركزية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (شيلي وباراغواي، مثلاً) والمحاكم العليا (الكونغو والسلفادور، مثلاً) وهيئات مكافحة الفساد (كوت ديفوار ومصر وفرنسا واليونان والعراق ومدغشقر وملايو وماليزيا وموريشيوس ومنغوليا وميانمار ورومانيا وسلوفينيا وتايلاند، مثلاً) والسلطات الضريبية (البرازيل وقيرغيزستان وليتوانيا وطاجيكستان، مثلاً) وسلطات أخرى (الجمهورية الدومينيكية والمكسيك وبنما وجمهورية كوريا، مثلاً). وتشمل السلطات الأخرى غير الكيانات المستخدمة للجان البرلمانية والمحاكم الدستورية والمحاكم العليا ومحاكم مراجعي الحسابات والهيئات الانتخابية المركزية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

4' عمليات تقديم الإقرارات

36- تتباين عمليات تقديم الإقرارات على نحو كبير فيما بين الدول، بدءاً من التقديم عبر المنصات الإلكترونية، وتقديم الإقرارات الورقية (شخصياً وبالبريد)، إلى النظم المختلطة التي تستخدم فيها طرائق التقديم الورقية والإلكترونية. وإجمالاً، أنشأت 20 دولة شكلاً من أشكال نظم التقديم الإلكترونية بالكامل أو المختلطة، في حين تعتمد الدول المتبقية على التقديم الورقي فقط. ولوحظ وجود ترابط بين وجود سلطات مركزية مسؤولة عن إدارة عمليات تقديم الإقرارات والمنصات الإلكترونية لتقديم الإقرارات (انظر الشكل الرابع أعلاه).

37- وتسمح المنصات المركزية الإلكترونية لمقدمي الطلبات بتقديم الإقرارات من خلال المنصات الإلكترونية بطريقة آمنة. وأفادت إيران (جمهورية-الإسلامية) وباراغواي وباكستان والبرازيل وتايلاند والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا ورومانيا وسلوفينيا وشيلي وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وليتوانيا وماليزيا

ومدغشقر والمكسيك ومنغوليا واليونان بأنها استحدثت منصات مركزية إلكترونية. وأبلغت البرتغال ومصر عن جهودهما الرامية إلى استحداث نظم مركزية إلكترونية.

38- وفي حين أبلغ عن الجهود المبذولة لجعل أساليب تقديم الإقرارات الورقية أكثر سهولة، مثل إتاحة إمكانية التقديم عن طريق البريد أو من خلال الفروع المحلية للسلطات المسؤولة والزيارات المتكررة للموظفين المسؤولين إلى المواقع النائية في الولايات القضائية المعنية، فقد سلط الضوء أيضا على العديد من مزايا المنصات الإلكترونية. وتشمل هذه الأخيرة، من بين أمور أخرى، زيادة إمكانية الوصول واليسر والامتثال بالنسبة لمقدمي الإقرارات وكفاءة التحقق من المعلومات المفصح عنها وإدارة نظم تقديم الإقرارات.

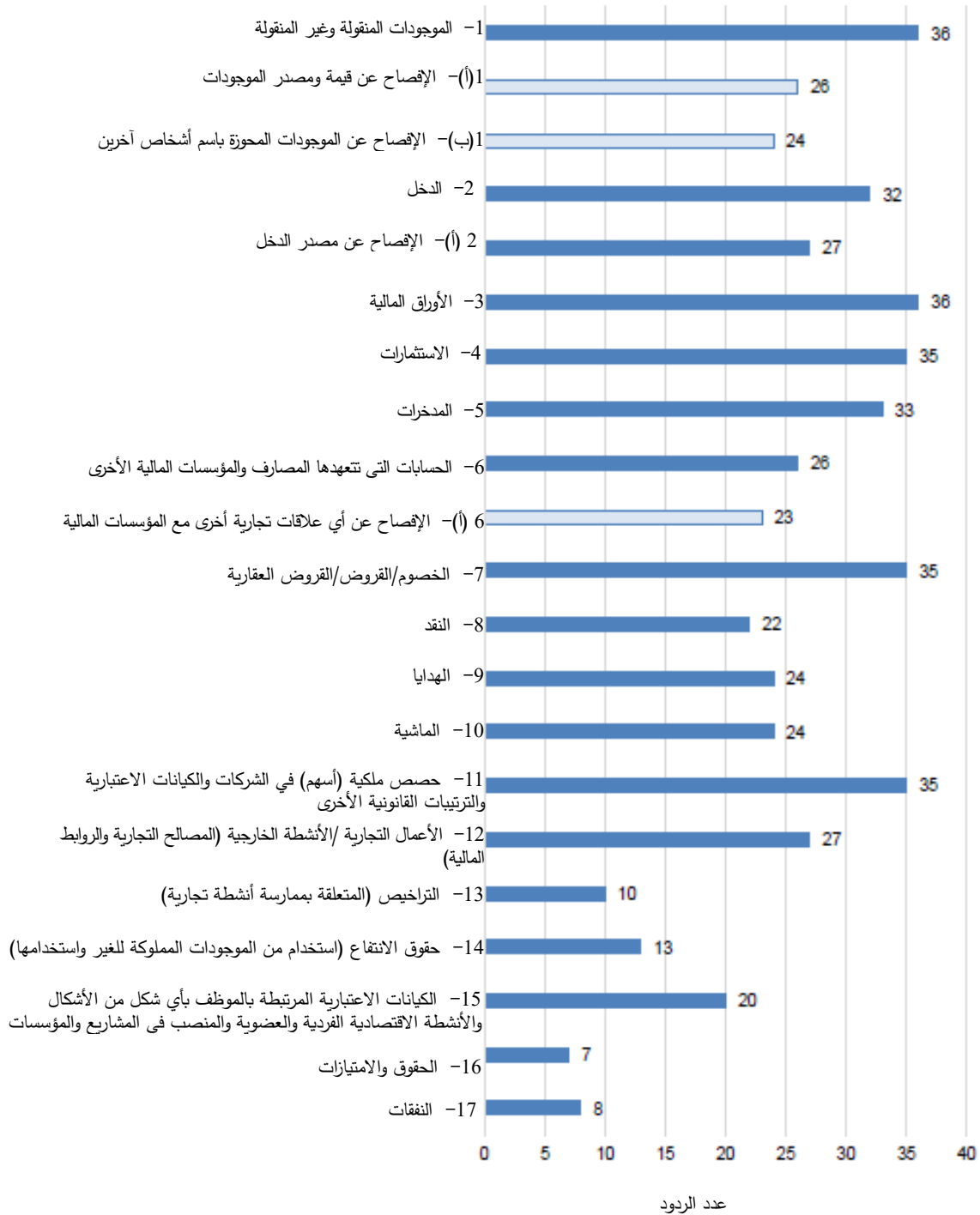
39- فعلى سبيل المثال، أفادت فرنسا بأن التسجيل في منصتها الإلكترونية لا يتطلب سوى رقم هاتف خلوي وعنوان بريد إلكتروني صالح، وأن المنصة تحدد المعلومات المطلوبة بالنسبة لكل قسم من أقسام استمارة الإفصاح. وأفادت اليونان بأن المعلومات المقدمة إلكترونيا تخزن في قاعدة بيانات خاصة، وأن مراجعي الحسابات المعتمدين لديهم إمكانية الوصول مباشرة إلى قاعدة البيانات عند التحقق من الإقرارات. وفي المكسيك، تتيح المنصة الإلكترونية متابعة معدل الامتثال الإجمالي بشكل آني، بما في ذلك وضعية مقدم إقرار معين من حيث الإفصاح. وفي البرازيل، ربطت البوابة الإلكترونية بقاعدة بيانات دائرة الإيرادات الاتحادية التي يمكن لمقدمي الإقرارات من خلالها استرجاع بياناتهم المالية بشكل آلي.

40- وبصرف النظر عن النظام المستخدم، فتقديم إقرار كثيرا ما يمثل تحديات بالنسبة للمقدمين. ولذلك، وتيسيرا لعملية تقديم الإقرارات، استحدثت الدول تدابير معينة، مثل إصدار التعليمات والمبادئ التوجيهية، وتنظيم تدريبات وتدابير الرقابة المحددة الأهداف والمنتظمة، وإبلاغ نتائج التحقق إلى مقدمي الإقرارات وإلى الجمهور. وتشمل التدابير المحددة التواصل المنتظم مع الكيانات التي توظف مقدمي الإقرارات، وتعيين جهات اتصال في فرادى الكيانات، والدعم السري الفردي عبر خط ساخن لدعم العملاء، ومراكز المساعدة التي تعتمد على التواصل الشخصي، والبريد الإلكتروني، ووظائف الدردشة، ودمج الملاحظات التفسيرية في المنصات الإلكترونية المخصصة لتقديم الإقرارات.

'5' نطاق المعلومات الخاضعة للإفصاح

41- تتفاوت فئات المعلومات الخاضعة للإفصاح تفاوتًا كبيرًا فيما بين الدول. وترتبط تفاصيل المعلومات المطلوبة وطبيعتها عموما بالهدف الرئيسي للنظم. فعندما تكون للنظام أهداف مختلطة، يلاحظ وجود ميل إلى طلب معلومات مستفيضة عن الحالة المالية لمقدمي الإقرارات، تشمل في بعض الحالات النفقات. وعلى النقيض من ذلك، فالنظم التي تسعى إلى تحقيق هدف منع تضارب المصالح تركز في المقام الأول على المصالح الخارجية لمقدمي الإقرارات.

الشكل الخامس
نطاق المعلومات المفصّل عنها⁽³⁾



42- ويبرز الشكل السادس أعلاه الملاحظات التالية:

(أ) أفادت جميع الدول التي قدمت إجابات ذات صلة، باستثناء بنما، بأنه يجب على مقدمي الإقرارات الإفصاح عن موجوداتهم غير المنقولة والمنقولة⁽⁴⁾. غير أن هذه الدول لا تشترط جميعها معلومات

(3) استنادا إلى معلومات قدمتها 37 دولة.

(4) تركز نظم الإقرار في بنما في المقام الأول على منع تضارب المصالح.

عن قيمة ومصدر تلك الموجودات أو الموجودات المحتفظ بها باسم أشخاص آخرين. وينطبق الشيء نفسه على التصريح بالدخل - فالدول لا تطلب جميعها معلومات عن مصدر (طبيعة) الدخل؛

(ب) من بين الدول التي تشترط الإفصاح عن حقوق الانتفاع (مثل إيران وبنما وفرنسا وماليزيا والمكسيك وملايو ومنغوليا واليونان)، تشترط بيلاروس صراحة الإفصاح عن الموجودات المحوزة أو المدارة أو المستخدمة، مقابل تعويض أو مجانا، لمدة 183 يوما أو أكثر خلال فترة التصريح المنطبقة؛

(ج) في دولتين، لا توجد استمارة موحدة - فإضافة إلى النموذج العام، يمكن للوكالات المعنية أن تعد استمارات إفصاح منفصلة وأن تنشئ نظاما خاصة بها؛

(د) في عدد قليل من الدول (مثل تايلند والسلفادور وكندا)، يجب على مقدمي الإقرارات أن يرفقوا بها المستندات التي تثبت المعلومات المفصح عنها، بينما لا يوجد مثل هذا الشرط في الغالبية العظمى من الدول.

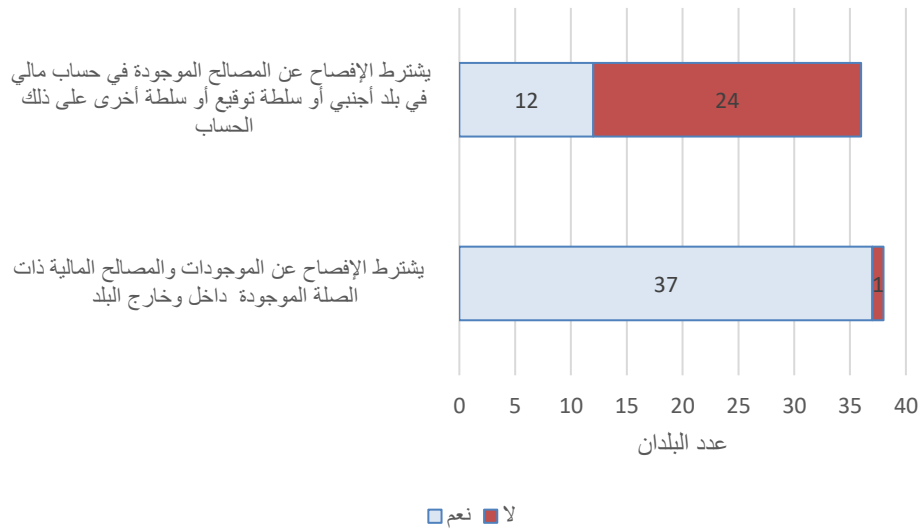
43- وفي حين أشارت الغالبية العظمى إلى أن قيمة الموجودات والمصالح المفصح عنها لا تؤثر على محتوى الإقرار، أفادت 13 دولة بأن قرار إدراج فئات محددة من المعلومات في الإقرارات يتوقف على قيمة الموجودات أو المصالح الأساسية. وحيثما وجدت مثل هذه الشروط، تنطبق عتبة القيمة على جميع⁽⁵⁾ أنواع الموجودات والمصالح أو فرادى هذه الأنواع⁽⁶⁾.

44- وأفادت جميع الدول الـ 37 بأن فئات المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها تشمل الموجودات والمصالح المالية الموجودة داخل البلد وخارجه على السواء. وتشترط 12 دولة الإفصاح عن مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب.

(5) على سبيل المثال، أستراليا (الموجودات التي تبلغ قيمتها أكثر من 7 500 دولار أسترالي (≈ 4,900 دولار أمريكي))، بيلاروس (أربعون ضعفا لحجم المبلغ الأساسي (≈ 586 دولارا أمريكيا))، ليتوانيا (1 500 يورو)، باكستان (50 000 روبية (≈ 175 دولارا أمريكيا))، سلوفينيا (10 000 يورو).

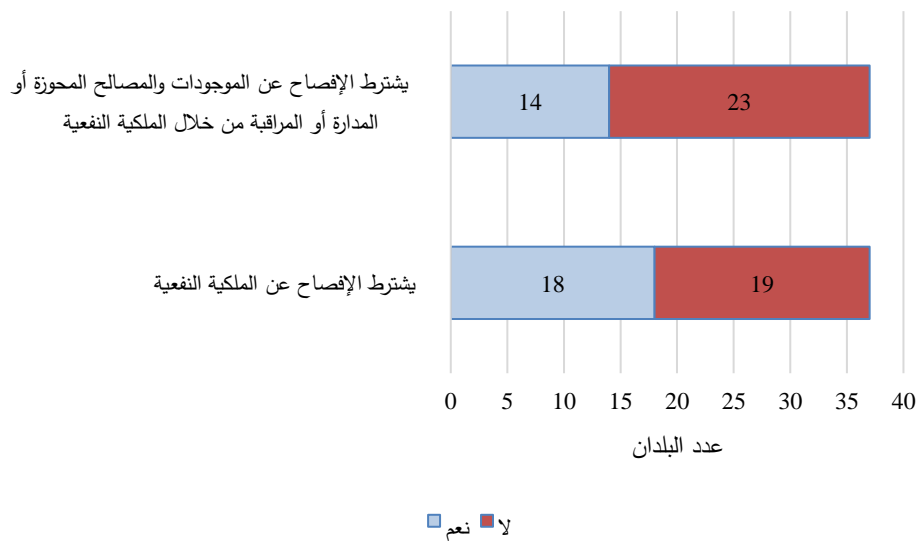
(6) على سبيل المثال، في موريشيوس (1 مليون روبية (≈ 22,000 دولار أمريكي) بالنسبة للنفد و500 000 روبية (≈ 11,000 دولار أمريكي) بالنسبة للنفد وأي قطعة من المجوهرات أو الأحجار الكريمة أو المعادن)، جمهورية كوريا (10 ملايين وون (≈ 7,500 دولار أمريكي) بالنسبة للنفد والودائع والأوراق المالية والسندات والخصوم وحقوق الملكية الفكرية و5 ملايين وون (≈ 3,750 دولار أمريكي) بالنسبة للمجوهرات، والقطع الأثرية والأعمال الفنية).

الشكل السادس

موقع الموجودات والمصالح المفصح عنها⁽⁷⁾

45- كما هو مبين في الشكل السابع، أبلغت الدول عن اشتراطات متباينة بشأن الإفصاح عن الملكية النفعية للكيانات والترتيبات القانونية والإفصاح عن الموجودات والمصالح المحوزة أو المدارة أو الخاضعة للسيطرة من خلال تلك الكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

الشكل السابع

التصريح بالملكية النفعية⁽⁸⁾

46- ومع ذلك، فنظم الإقرار بالذمة المالية في عدة دول تتضمن شروطاً بعيدة المدى. فعلى سبيل المثال، يشترط نظام الإفصاح في أستراليا، في جملة أمور، التصريح بالأسهم التي يملكها صندوق استثماري تجاري أو

(7) استناداً إلى معلومات قدمتها 38 دولة.

(8) استناداً إلى 37 رداً.

شركة مختارة أو شراكة أو صندوق تقاعد يدار ذاتيا عندما يكون مقدمو القرارات أو أزواجهم أو شركائهم أو أطفالهم المعالون قادرين على ممارسة السيطرة على الحق في التصويت أو التصرف في تلك الأسهم. وعلاوة على ذلك، عندما تكون هناك مصالح في شركة قابضة خاصة (أي شركة ملكية منشأة للاستثمار في شركات فرعية)، ينبغي الإعلان عن جميع هذه الشركات الفرعية وأي شركات فرعية تملكها تلك الشركات الفرعية. وعندما تكون الأسهم المحوزة بمثابة حصة غالبية في شركة ما، يكون من الضروري تسجيل أي أسهم تملكها تلك الشركة في شركة أو شركات أخرى. وفي حالة الصناديق الاستثمارية التجارية والشركات المختارة التي يحتفظ فيها بملكية نفعية، يتعين على مقدمي القرارات أن يبينوا اسم الصندوق الاستثماري وطبيعة عملياته والملكية النفعية. وبالمثل، تشمل الشروط في السويد الإفصاح عن جميع الحيازات المباشرة وغير المباشرة للأدوات المالية في كيان اعتباري يكون للموظف المستهدف تأثير مسيطر عليه. وأفادت تايلند أيضا بأن تفاصيل الحصص والأسهم التي يملكها الوزراء قبل بدء مهامهم وتنقل إلى آخرين من أجل إدارتها خلال فترة تولي المنصب لا بد من التصريح بها كموجودات تابعة للموظف.

47- وفيما يتعلق بالتصريح بالموجودات والمصالح التي تملكها أو تحوزها أو تديرها أو تسيطر عليها كيانات اعتبارية وترتيبات قانونية "مملوكة ملكية نفعية"، يتضمن نظام الإفصاح في شيلي شرطا شاملا. فعلى سبيل المثال، عندما تسمح الحقوق أو الأسهم المحوزة لمقدم القرار بأن يكون المسيطر على شركة أو أن يؤثر بشكل حاسم على إدارتها أو تسييرها، يتعين التصريح بالمعلومات التالية فيما يتعلق بتلك الشركة: (أ) العقارات المملوكة؛ (ب) الملكية المشتركة أو الملكية المجتمعية أو الائتمانية أو أي شكل آخر من أشكال الملكية؛ (ج) حقوق استخدام المياه والامتيازات التي تملكها الشركة؛ (د) الأوراق المالية وجميع أنواع الحقوق أو الأسهم، أي كانت طبيعتها، التي تحوزها الشركة في المجتمعات المحلية أو الشراكات أو الشركات المؤسسة في شيلي أو في الخارج. وفي موريشيوس أيضا، يتعين على مقدمي القرارات أن يصرحوا بالموجودات التي يحوزها شخص لصالح مقدم القرار بصفته المستفيد النهائي ونيابة عنه⁽⁹⁾.

48- وتتطلب 27 دولة من مقدمي القرارات الإبلاغ عن الموجودات والمصالح التي يحوزها أفراد أسرهم أو أفراد أسرهم المعيشية. وذكرت غالبية الدول الأزواج والشركاء والأطفال المعالين. وتوجد اختلافات عبر الولايات القضائية أيضا. فعلى سبيل المثال، أشارت البرازيل إلى أن هذا الالتزام يتوقف على طبيعة وظائف مقدمي القرارات. ولا يتعلق الشرط المنطبق في شيلي واليونان وملايو إلا بأزواج مقدمي القرارات وأطفالهم الذين يعيشون في نفس الأسرة المعيشية. وفي الكونغو، تشمل شروط الإفصاح الأزواج فقط، بينما في السويد، لا يشمل ذلك سوى أطفال مقدمي القرارات. وفي باكستان وبيلاروس ومنغوليا، يشمل نظام الإفصاح أيضا أقارب مقدمي القرارات الذين يعيشون في نفس المنزل. وأفادت جمهورية كوريا بأنه يجب أيضا الكشف عن موجودات ومصالح أصول (بمن فيهم الأجداد) وفروع (بمن فيهم الأحفاد) الأزواج ومقدمي القرار.

49- وحدها ملاوي أفادت بأن أفرادا من غير أفراد الأسرة، مثل المقربين من مقدمي القرارات وشركائهم التجاريين، يندرجون ضمن نطاق شروط الإفصاح وأن فئات المعلومات الخاضعة للإفصاح تتوقف على طبيعة الأعمال التجارية المعنية ومصدر التمويل والإيرادات والنفقات المقدرة خلال السنة المالية.

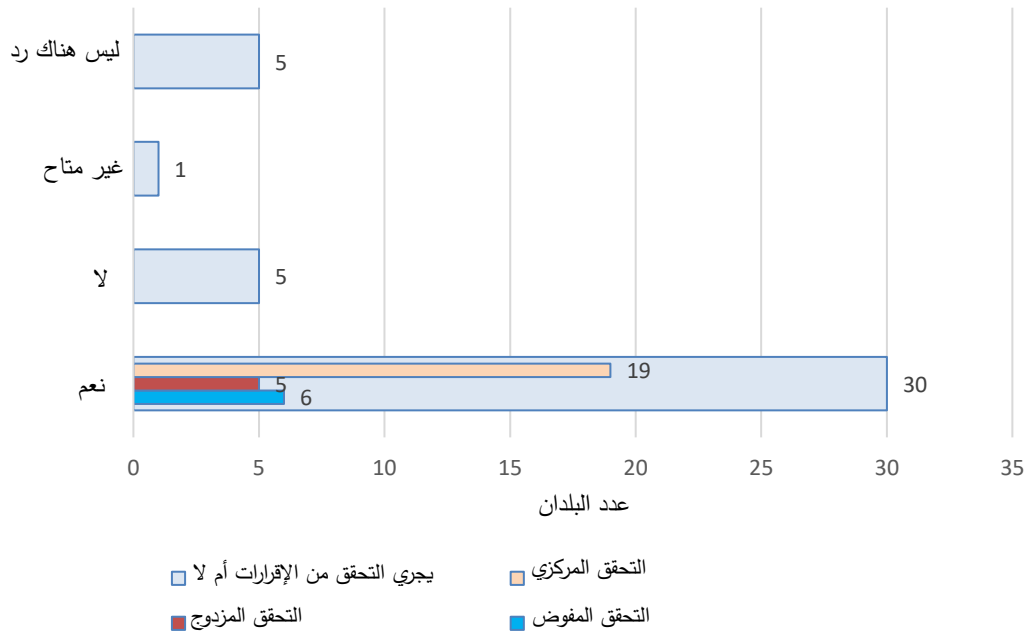
(9) تجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض الدول (مثل فرنسا وملايو) أشارت عند وصف التصريح بالمعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية إلى سجلاتها المحلية المتاحة للعموم بشأن الملكية النفعية. وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن سجلات الملكية النفعية، يرجى الاطلاع على ورقة الاجتماع التي أعدتها الأمانة (CAC/COSP/WG.2/2022/CRP.1) المقدمة إلى الاجتماع السادس عشر للفريق العامل.

6' التحقق من الإقرارات

50- أجابت 30 دولة مشيرة إلى وجود نظام للتحقق من الإقرارات. ففي 19 دولة، تتولى التحقق سلطة مركزية وحدها، بينما تتكلف بالتحقق في ست دول سلطات أخرى غير السلطة المركزية (مثل السلطات المشغلة أو غيرها من السلطات التي تجمع الإقرارات وتتعهدها). ويستخدم نهج مشترك (التحقق المركزي والمفوض) في خمس دول. وكانت الملاحظات المذكورة أعلاه متسقة عموماً مع ترتيب جمع الإقرارات (انظر الفقرة 37).

الشكل الثامن

التحقق من الإقرارات



51- وأفادت الدول بأن عملية التحقق تتطوي على التأكد من صحة مضمون الإقرارات وتحليل طبيعة ومنتشأ الموجودات والمصالح المالية المفصح عنها. فعلى سبيل المثال، أفادت الجمهورية الدومينيكية بأن التحقق يشمل فحص وتحليل '1' صحة المعلومات المفصح عنها، '2' منشأ الموجودات والمصالح التي كانت موجودة سابقاً وأضيفت خلال فترة الإفصاح المنطبقة، '3' اتساق النفقات والتغيرات في صافي القيمة، '4' وجود موجودات ومصالح مالية غير مصرح بها، '5' وجود تضارب محتمل في المصالح والإفصاح عنه.

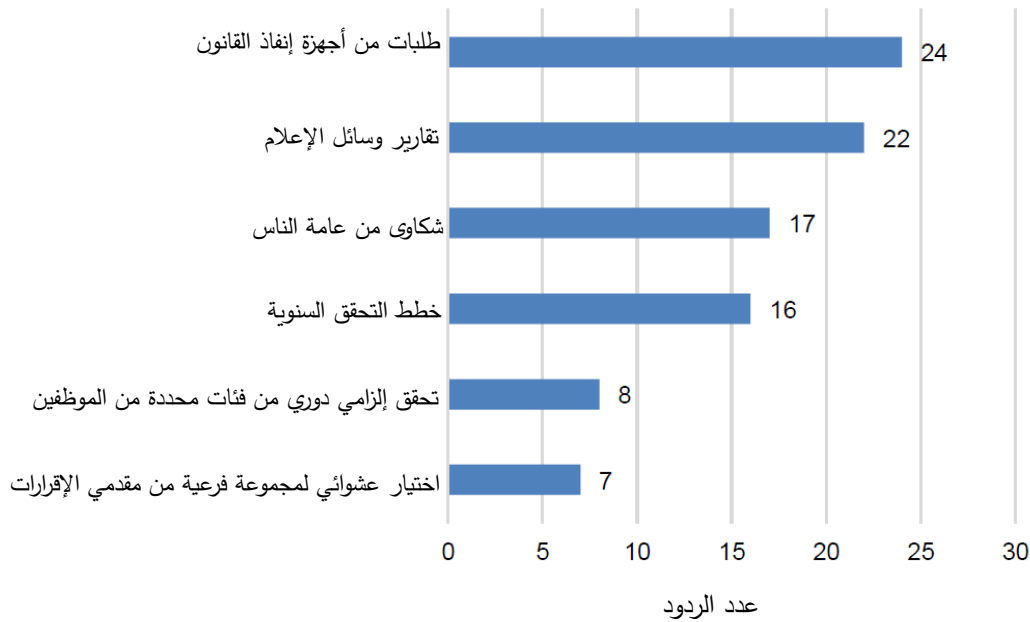
52- وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً التأكد بشكل بسيط من اكتمال المعلومات المفصح عنها والامتثال لشروط الإفصاح (عمليات التحقق من الامتثال). وتجرى كل من عمليتي التحقق والتأكد من الامتثال بشكل منفصل (بشكل مستقل) في أوقات مختلفة أو في وقت واحد. فعلى سبيل المثال، عندما يقدم مقدم الإقرار إقراراً في تايلند وموريشيوس، تتحقق السلطات المختصة مما إذا كان مقدم الإقرار قد ملاً بشكل صحيح الخانات اللازمة في نموذج الإقرار، وإذا لزم الأمر، يطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية، بينما يتحقق من الإقرار في مرحلة لاحقة. وعلى النقيض من ذلك، يجري التحقق في ماليزيا بالتزامن مع التحقق من الامتثال. وتقوم السلطة المختصة بتحليل الإقرارات عند استلامها بحثاً عن علامات الإثراء غير المشروع.

53- وفيما يتعلق بنمط التحقق، كان النهج الأكثر شيوعاً الذي أبلغت عنه 22 دولة هو الجمع بين التحقق المخصص والمنهجي (الروتيني) من الإقرارات. وأفادت 5 دول (باراغواي والبرتغال والسلفادور والكونغو ومدغشقر) بأنها لا تجري سوى عمليات تحقق مخصصة من الإقرارات استناداً بالأساس إلى تقارير وسائط

الإعلام أو شكاوى الجمهور أو طلبات من أجهزة إنفاذ القانون. ولا تجري دولتان (بولندا والمملكة العربية السعودية) سوى التحقق الروتيني استنادا إلى خطط التحقق السنوية.

54- ولتحديد الإقرارات التي يتعين التحقق منها، أبلغ عن مجموعة من النهج المختلفة، كما هو مبين في الشكل التاسع. ففي الصين، على سبيل المثال، بالإضافة إلى التحقق الإلزامي من الإقرارات الخاصة بجميع المرشحين لرتبة نواب المديرين أو أعلى، تجري أيضا مراجعة عشوائية للمرشحين لفئة "الأطر الاحتياطية".

الشكل التاسع
أسباب التحقق



55- وفي 21 دولة من أصل 30، تعتمد السلطات المختصة على التحقق اليدوي فقط. وأفادت 6 دول بأن سلطاتها تعتمد على الجمع بين عمليات التحقق اليدوي والرصد الآلي والمراجعة المستندة إلى قواعد البيانات ذات الصلة. وأتاحت آليات إقرار الذمة المالية في الاتحاد الروسي وباكستان والبرازيل وجمهورية كوريا وشيلي واليونان التحقق الآلي من المعلومات عبر قواعد البيانات العمومية ذات الصلة.

56- فعلى سبيل المثال، يتيح نظام الإفصاح الإلكتروني في البرازيل إمكانية التحقق من البيانات المتعلقة بالذمة المالية المصرح بها من خلال مقارنتها بقواعد البيانات الأخرى الموجودة في عهدة مكتب المراقب المالي العام. وأفادت شيلي بأن مكتب المراقب المالي العام يستعرض إقرارات جميع مقدمي الإقرارات بانتظام من خلال تقنيات لتحليل البيانات على نطاق واسع وعمليات للتحقق الآلي مقارنة بقواعد البيانات العمومية، مثل القواعد التي تحتفظ بها السجلات المدنية والعقارية والسلطات الضريبية. وينفذ ذلك من خلال استخدام برمجيات مفتوحة المصدر (مثل R-Studio) للتحليل الإحصائي وأدوات استخلاص البيانات من الإنترنت (مثل Python) لاستخراج البيانات المنشورة على المواقع الشبكية والمنصات المختلفة. وفي جمهورية كوريا، ومن أجل التحقق من المعلومات المفصّل عنها، تتلقى المنصة الإلكترونية لتقديم الإقرارات معلومات تتعلق بالموجودات من مكاتب عمومية مختلفة، مثل وزارة الإدارة العمومية والأمن، ووزارة الأراضي والهيكل الأساسية والنقل، والمحكمة العليا، ودائرة الضرائب الوطنية، ودائرة الجمارك، فضلا عن معلومات مالية من مؤسسات مالية خاصة.

57- وأفادت 27 دولة بأن سلطاتها المختصة لديها إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات ذات الصلة اللازمة لإجراء التحقق. والوصول يكون مباشرا (إما إلى بوابات الشفافية المركزية أو فرادى قواعد البيانات العمومية) وغير مباشر (أي عن طريق إرسال استفسارات محددة إلى المؤسسات التي تدير قواعد البيانات ذات

الصلة). وعلاوة على ذلك، أفادت 20 دولة بأن لديها إمكانيات كافية للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية. غير أن الدول تشير عادة إلى الوصول غير المباشر بناء على أوامر المحاكم، أو أذون دوائر النيابة العامة، أو من خلال وحدات الاستخبارات المالية.

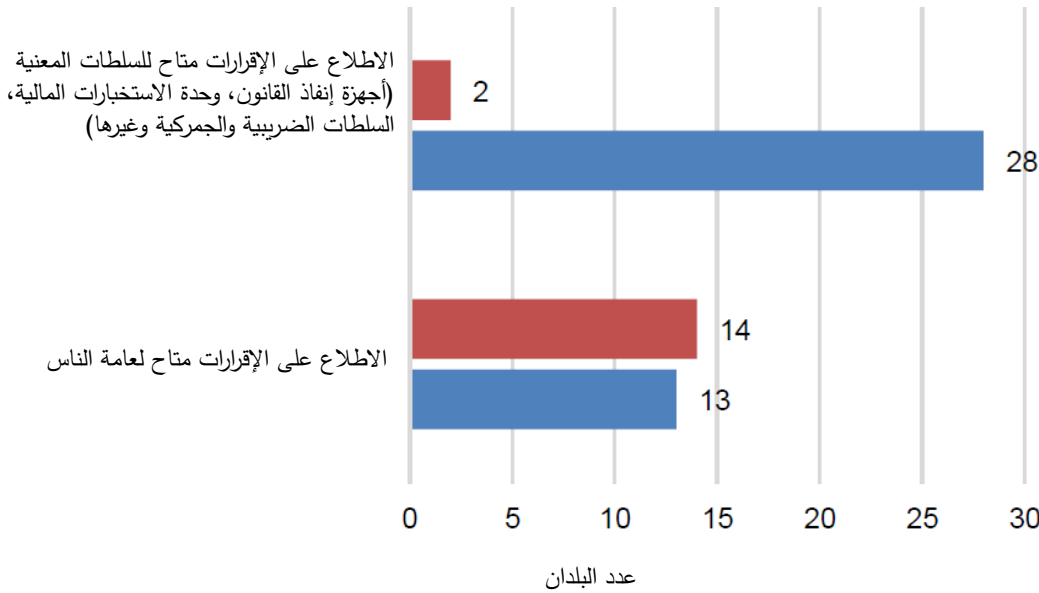
58- ومن بين الدول التي قدمت ردودا في هذا الصدد، يتفاوت معدل التحقق تفاوتاً كبيراً حيث يتراوح ما بين أقل من 1 في المائة (ملاوي) أو حوالي 1 في المائة (منغوليا) أو 100 في المائة (جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية) من جميع الإقرارات المقدمة. وبينما أبلغت فرنسا عن معدل تحقق بنسبة 40 في المائة (على سبيل المثال، في عام 2022، بلغ 4 170 من عدد إجمالي وصل إلى 10 659 من الإقرارات المستلمة)، أبلغت مدغشقر وشيلي عن معدلات تحقق بنسبة 50 في المائة و80 في المائة، على التوالي.

7' الوصول إلى المعلومات المفصّل عنها

59- يوجز الشكل العاشر الردود المتعلقة بما إذا كانت الدول تتيح الوصول إلى المعلومات المفصّل عنها.

الشكل العاشر

الإطلاع على الإقرارات



■ نعم (جميع مقدمى الإقرارات) ■ نعم جزئياً (بعض مقدمى الإقرارات فقط)

60- وفي حين أفادت 13 دولة بأن الجمهور، بوجه عام، يتمتع بإمكانية الاطلاع بشكل كامل على جميع الإقرارات، فإن إمكانية الوصول في 14 دولة أخرى لا تتعلق إلا بالإقرارات المتصلة بفئات محددة من مقدمى الإقرارات، مثل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، وأصحاب المناصب العليا وقادة السلطة التنفيذية، بمن فيهم الرؤساء ورؤساء الوزراء والوزراء، وفئات أخرى من الأشخاص المعرضين سياسياً، وكبار المسؤولين ورؤساء الوكالات الحكومية والقضاة والمدعون العامون.

61- ومن بين الدول الـ 27 التي ردت بما يفيد السماح للجمهور بالاطلاع على الإقرارات بشكل كامل أو جزئي، أفادت أستراليا وباراغواي وباكستان وبولندا وتايلند ورومانيا وكندا والكونغو وليتوانيا وملاوي وموريشيوس ومنغوليا بالكشف عن الإقرارات بشكل استباقي عن طريق النشر على موقع شبكي أو في إحدى الصحف. وعلى النقيض من ذلك، توجد إمكانية الاطلاع على الإقرارات بناء على الطلب في السلفادور. ويستخدم نهج مختلط (النشر الاستباقي

والاطلاع على القرارات عند الطلب) في الاتحاد الروسي والبرتغال والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وسلوفينيا وشيلي وفرنسا وفنلندا والمكسيك واليونان. وبشكل عام، فالاطلاع على القرارات لا تترتب عليه أي تكاليف.

الجدول 5

منصات إلكترونية لاطلاع الجمهور

الدول	المنصات الإلكترونية المخصصة لاطلاع الجمهور
الاتحاد الروسي	https://gossuzhba.gov.ru/anticorruption/spravki_bk ; https://mintrud.gov.ru/ministry/anticorruption/income
أستراليا	www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Senate/Senators_Interests/Senators_Interests_Register (أعضاء مجلس الشيوخ)
باراغواي	https://portaldjbr.contraloria.gov.py/portal-djbr/
البرتغال	المواقع الشبكية لفرادى الكيانات
بولندا	www.gov.pl/web/mswia/kierownictwo-policji
تايلند	https://asset.nacc.go.th/dcs-app/
الجمهورية الدومينيكية	www.camaradecuentas.gob.do/index.php/areas-sustantivas/declaracion-jurada
جمهورية كوريا	https://peti.go.kr/main.do ; http://gwanbo.go.kr/main.do
رومانيا	http://declaratii.integritate.eu/
سلوفينيا	www.kpk-rs.si/delo-komisije/instituti/premozenjsko-stanje/javna-objava-sprememb-premozenjskega-stanja/
شيلي	www.infoprobidad.cl/#!/inicio
فرنسا	www.hatvp.fr/consulter-les-declarations/
فنلندا	https://vm.fi/julkinen-johtaminen/yylimman-johdon-sidonmaisuuudet
قيرغيزستان	www.sti.gov.kg/decl_dolj
كندا	https://prciec-rpccie.parl.gc.ca/EN/PublicRegistries/Pages/PublicRegistryHome.aspx
ليتوانيا	www.vmi.lt/evmi/lt/metines-gyventojoseimos-turto-deklaracijos-duomenu-israsai
ماليزيا	https://mydeclaration.sprm.gov.my/
المكسيك	https://declaranet.gob.mx/ ; https://servidorespublicos.gob.mx/
منغوليا	http://xacxom.iaac.mn/
موريشيوس	www.icac.mu/declaration-of-assets/disclosure-of-declarations/
اليونان	www.hellenicparliament.gr/Organosi-kai-Leitourgia/epitropi-elegxou-ton-oikonomikon-ton-komaton-kai-ton-vouleftwn/dilosi-periousiakis-katastasis-arxiki

62- وأفادت معظم الدول بأنها تكفل اطلاع الجمهور على كافة فئات المعلومات المفصح عنها. غير أنه في فنلندا، لا يكشف بشكل استباقي إلا عن المعلومات المتعلقة بالمصالح المالية لمقدمي القرارات ومصالحهم الأخرى، في حين تظل البيانات المتعلقة بالموجودات غير معلنة. وفي سلوفينيا، لا يشمل النشر الاستباقي سوى البيانات المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الوضع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، في البرتغال، يحق لمقدمي القرارات الاعتراض على منح حق الاطلاع على إقراراتهم بناء على أسباب معقولة.

63- وأبلغت جميع الدول عن تدابير لحماية أمن مقدمي الإقرارات وأفراد أسرهم ومعلوماتهم الشخصية عند ضمان اطلاع الجمهور عليها. وتشمل هذه التدابير اشتراط موافقة مقدمي الإقرارات قبل نشر المعلومات الشخصية، باستثناء عنوان الإقامة، ومكان الميلاد، وأرقام التعريف الضريبية والشخصية، والمعلومات المتعلقة بأفراد أسر مقدمي الإقرارات وموجوداتهم ومصالحهم، وأرقام الحسابات المصرفية، وأرقام تعريف الهوية

الشخصية، وعناوين الموجودات غير المنقولة، فضلا عن أي معلومات أخرى ذات طابع خاص وتلك التي قد تمكن من تحديد المعلومات المذكورة أعلاه.

64- وأفادت 7 دول (باراغواي وبولندا والجمهورية الدومينيكية ورومانيا وشيلي وفرنسا والمكسيك) بأن منصات إطلاع الجمهور توفر ميزات للبحث عن المعلومات وتصنيفتها حسب أنواع مختلفة من المعلومات، مثل اسم مقدم الإقرار ومنصبه ورقم تعريفه الشخصي والضريبي وفئة المؤسسات العمومية وتاريخ الإقرار. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت شيلي وفرنسا وجمهورية كوريا بأن المنصات الإلكترونية لتقديم الإقرارات تسمح بتنزيل الإقرارات المنشورة في شكل بيانات مفتوحة.

65- وأفادت بولندا وتايلند وجمهورية كوريا وشيلي وفرنسا ولبنان ومغوليا واليونان بأن منصات المتاحة للجمهور تسمح بمقارنة موجودات ومصالح الموظفين المستهدفين خلال فترة محددة. وبينما يمكن مقارنة بيانات السنوات الأربع الماضية في ليتوانيا، تبلغ الفترة المنطبقة في منغوليا خمس سنوات. وفي جمهورية كوريا، من الممكن مقارنة المعلومات الموجودة سابقا والمسجلة حديثا بشكل آلي والتحقق من زيادة أو نقصان القيمة الصافية لموجودات مقدمي الإقرارات ودخلهم بمرور الوقت.

'8' الجزاءات

66- تشمل الجزاءات القائمة المبلغ عنها الجزاءات التأديبية والإدارية والجنائية. ويتراوح نوعها بين الجزاءات المالية، مثل الغرامات، وتخفيض المرتبات والمصادرة، والجزاءات غير المالية، مثل العزل من المنصب والسجن. وأكثر أنواع السلوك الخاضعة للجزاءات شيوعا هي: عدم الإفصاح وتقديم إقرارات كاذبة أو غير كاملة أو غير دقيقة.

67- وفي بيلاروس والسلفادور ومنغوليا، أدى عدم الامتثال لشروط الإفصاح إلى فرض عقوبات إدارية. وفي إيران (جمهورية-الإسلامية) وكوت ديفوار وماليزيا وملاوي وميانمار، يخضع عدم الامتثال للمسؤولية الجنائية. وتنص النظم في الجمهورية الدومينيكية ومصر على فرض غرامة والسجن بسبب تقديم معلومات كاذبة في الإقرارات.

68- وفي عدة دول، يمكن أن يخضع الجناة لجزاءات تأديبية وجزائية في نفس الوقت (مثل مدغشقر وملاوي وجمهورية كوريا) أو جزاءات تأديبية وإدارية (مثل باراغواي) تبعا لطبيعة عدم الامتثال. غير أن معظم الدول أفادت بأنها لم تفرض سوى جزاءات تأديبية، مثل إنهاء الخدمة (الفصل) مع حقوق في المعاش التقاعدي أو بدونها، وتخفيض الترتيب أو الرتبة أو الدرجة الوظيفية، وعدم الترقية، ونشر الأسماء، وإعادة إسناد المهام، والتجريد من الرتبة، والغرامات، والوقف المؤقت، وتخفيض المرتب، وحجب بدل التقاعد، والإنذار.

69- وفي الغالب، يحدد القانون قيمة الغرامات بدقة مسبقا، بينما يتوقف ذلك في بعض الحالات أيضا على دخل الجاني أو قيمة الموجودات غير المفصح عنها. وبالإضافة إلى الجزاءات، تطبق أيضا تدابير تقييدية إضافية. ففي ملاوي، على سبيل المثال، يحرم الجاني، بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها، من شغل منصب عمومي لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات. وفي بعض الدول، يمكن أيضا تطبيق الجزاءات على أفراد آخرين غير مقدمي الإقرارات. فعلى سبيل المثال، يتعرض الأشخاص الذين ييسرون عدم الامتثال في اليونان، وأزواج مقدمي الإقرارات الذين لا يتعاونون في الإفصاح عن أصولهم وخصومهم في موريشيوس للغرامة أو السجن.

70- وفي عدة دول، يختلف نوع الجزاءات أيضا باختلاف فئات مقدمي الإقرارات، مثل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، ورؤساء الدول والحكومات، وأعضاء جهازي السلطة القضائية والنيابة العامة. ففي السلفادور، على سبيل المثال، يخضع للعزل من المنصب الموظفون العموميون المعينون فقط. وفي المقابل، يتعرض المسؤولون المنتخبون لغرامة قدرها 500-10 000 كولون (~57-143 دولارا أمريكيا). وفي ماليزيا، يمكن أن يخضع القاضي إما للإنذار أو للوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة واحدة. وفي البرتغال، يخضع جميع مقدمي الإقرارات، باستثناء رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية للجمهورية، لإعلان فقدان المقعد أو الفصل أو العزل القانوني بسبب

استمرار عدم الامتثال بعد توجيه إشعار رسمي. وعلى النقيض من ذلك، ففي رومانيا وسلوفينيا، على سبيل المثال، يطبق نفس النوع من الجزاءات، أي الغرامة، بشكل عام على جميع فئات مقدمي الإقرارات.

رابعاً - التعاون الدولي

71- كما هو مبين في الجدول 6، أفادت غالبية الدول بأنها تتعاون مع دول أجنبية بشأن المسائل المتعلقة بإقرارات الذمة المالية.

الجدول 6

لمحة عامة عن الردود المتعلقة بالتعاون الدولي

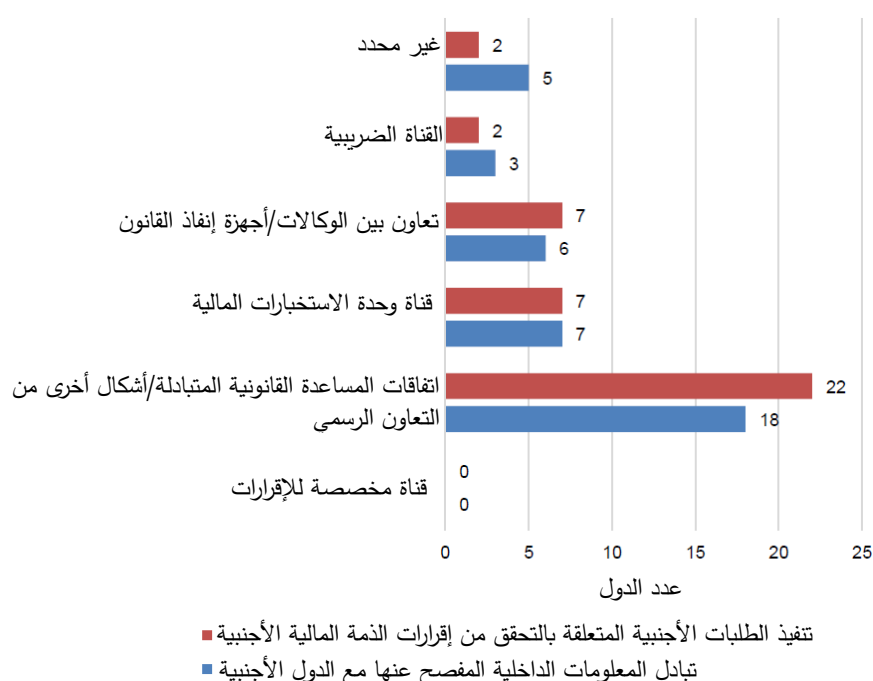
تنفيذ الطلبات الأجنبية للتحقق من الإقرارات/تبادل المعلومات المتعلقة بالإقرارات الداخلية مع دول أجنبية

نعم (29)	لا (5)	غير متاح (1) غير محدد (6)
الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السلفادور، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، فرنسا، قيرغيزستان، كوت ديفوار، الكونغو، ليتوانيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، اليونان	بنما، رومانيا، السويد، كندا، منغوليا	أستراليا، بولندا، سلوفينيا، فنلندا، قطر، ميانمار

72- وكما هو مبين في الشكل الحادي عشر، تختلف قنوات التعاون أيضا بين الدول الأطراف التي أبلغت عن تعاونها مع بلدان أجنبية.

الشكل الحادي عشر

قنوات التعاون الدولي



73- وفي حين أفادت معظم الدول بأنها تستخدم قناة تعاون واحدة فقط، تستخدم عدة دول (انظر الجدول 7) قنوات تعاون متعددة. وتشمل هذه القنوات ترتيبات التعاون بين الوكالات، وشبكات السلطات الضريبية، وشبكات وحدة الاستخبارات المالية، وقنوات المساعدة القانونية المتبادلة، ومنصات التعاون في مجال إنفاذ القانون، مثل تطبيق شبكة تبادل المعلومات الآمنة التابع لليوروبول (SIENA). وأشار مندوبا شيلي وجمهورية كوريا إلى أن معظم المعلومات المطلوبة بشأن الإقرارات يمكن العثور عليها عبر الإنترنت وتنزيلها في شكل بيانات مفتوحة.

الجدول 7

لمحة عامة عن قنوات التعاون

الدول	المساعدة القانونية المتبادلة/ اتفاقيات التعاون الرسمية الأخرى	قنوات وحدة المعلومات المالية	التعاون بين الوكالات/التعاون في مجال إنفاذ القانون	قنوات الضرائب غير محدد
الاتحاد الروسي	•	•	•	•
إيران (جمهورية-الإسلامية)	•			
باراغواي	•			
باكستان	•			
البرازيل	•			
البرتغال	•			
بيلاروس	•			
تايلند	•			•
تركيا		•		
الجمهورية الدومينيكية		•		
جمهورية كوريا	•			
السلفادور	•			
شيلي	•		•	
الصين	•			
طاجيكستان	•			
العراق		•		
فرنسا	•			•
قيرغيزستان	•			
كوت ديفوار	•			•
الكونغو	•		•	
ليتوانيا	•		•	
ماليزيا	•			
مدغشقر	•			
مصر	•			
المكسيك		•		
ملاوي				•
المملكة العربية السعودية	•			•
موريشيوس		•		
اليونان	•			

خامسا - الممارسات الجيدة

- 74- شملت الممارسات الجيدة المتعلقة بإنشاء نظم إقرار الذمة المالية التي أبرزتها الدول ما يلي:
- (أ) نشر الإرشادات والتعليمات المنهجية وأنشطة التدريب والتوعية المنتظمة لفائدة مقدمي الإقرارات وكذلك الموظفين المسؤولين عن جمع الإقرارات والتحقق منها؛
- (ب) نظم الإخطار الآلي بالأخطاء التي تمكن من تصحيح الأخطاء البسيطة في الإقرارات، ويسر ذلك جمع بيانات أفضل، وضمان زيادة الامتثال وتقليص وقت المعالجة والتكلفة بالنسبة للسلطات المختصة؛
- (ج) النظم الإلكترونية المركزية لإقرار الذمة المتاحة لجميع فئات مقدمي الإقرارات والتي تسمح بتوحيد وتجميع الإقرارات؛
- (د) أدوات تحليل البيانات التي تسمح بتحليل البيانات على نطاق واسع وأتمتة العمليات للتأكد من صحة الإفصاحات والتحقق منها؛
- (هـ) النشر الاستباقي للمعلومات المفصح عنها في شكل بيانات مفتوحة وقابلة لإعادة الاستخدام والنشر المنتظم لنتائج التحقق ليطلع عليها الجمهور؛
- (و) عمليات ومعايير موضوعية وفعالة ونزيهة وقائمة على المخاطر للتحقق من الإقرارات وكذلك آليات للاستئناف والإنفاذ؛
- (ز) آليات لتحديد هوية المالكين المنتفعين للكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية بشكل مباشر وفي الوقت المناسب والوصول إلى سجلات الشركات.
- 75- وتشمل الممارسات الجيدة التي تيسر استرداد عائدات الجريمة وإعادتها والتي أبرزتها الدول ما يلي:
- (أ) إدماج معلومات الإفصاح في أدوات تحليلية مؤتمتة من أجل تحديد أوجه عدم الاتساق بين إيرادات ونفقات الأفراد أثناء التحقيقات الجنائية وعمليات استرداد الموجودات؛
- (ب) استخدام المعلومات المفصح عنها وكذلك نتائج التحقق في التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية، بما يشمل استخدامها كأدلة إدانة وفي مصادرة عائدات الجريمة لاحقا؛
- (ج) تبادل المعلومات المفصح عنها مع السلطات الأجنبية استجابة لطلبات تبادل المساعدة القانونية من أجل إثبات وجود موجودات محددة ومصدرها غير المشروع.

سادسا - التحديات

- 76- سلطت الدول الضوء على التحديات التالية:
- (أ) فيما يتعلق بإنشاء وإدارة نظم إقرار الذمة المالية:
- تشريعات ونظم إفصاح مجزأة ذات معايير مختلفة تنطبق على فئات مختلفة من مقدمي الإقرارات؛
 - تحديد وتسجيل فئات مختلفة من مقدمي الإقرارات بسبب تنوع المناصب ضمن التسلسل الهرمي وأنواع السلطات ومقدمي الإقرارات المعنيين؛
 - الوصول إلى قواعد بيانات الموارد البشرية المختلفة وقواعد البيانات العامة ودمجها؛

- دمج أشكال جديدة من الموجودات في نماذج الإقرارات ومنصات تقديمها، مثل العملات المشفرة وغيرها من أشكال الموجودات الافتراضية؛
 - إدارة ومعالجة المعلومات المفصح عنها والتسرب المحتمل للبيانات التي جمعت؛
 - عدم كفاية الموارد البشرية والمالية والقدرات التقنية للموظفين المسؤولين عن إدارة نظم الإفصاح.
- (ب) فيما يتعلق بالتحقق من الإقرارات:
- عدم وجود نظم آلية لتبادل المعلومات ومعالجتها ومنصات إلكترونية لتقديم الإقرارات؛
 - عدم وجود إمكانية الوصول المباشر والأني إلى قواعد البيانات ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والمؤسسات العمومية، وعدم كفاية آليات تبادل المعلومات؛
 - سرية الإقرارات والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات المفصح عنها واستخدامها؛
 - عدم كفاية صلاحيات السلطات المختصة لفرض العقوبات وعدم فعالية إنفاذ الجزاءات لعدم الامتثال لأسباب مثل طول مدة الإجراءات القانونية وارتفاع تكلفتها؛
 - إفلات كبار الموظفين من العقاب بسبب الحصانات، وعدم وجود آليات مباشرة للتحقق من إقرارات هؤلاء الموظفين وفرض العقوبات عليهم،
- (ج) فيما يتعلق بالتعاون الدولي واسترداد عائدات الجريمة:
- عدم وجود آليات كافية ومكرسة للتعاون واستراتيجيات ومنتديات لتيسير التعاون فيما يتعلق بالتحقق من المعلومات المفصح عنها وتبادل المعلومات مع السلطات المسؤولة عن إدارة نظم إقرار الذمة المالية؛
 - عدم رغبة السلطات الأجنبية التي توجه إليها الطلبات في الإفصاح عن المصالح المالية للأفراد داخل بلدها، فضلا عن العقوبات التي تعترض إبرام اتفاقات وقنوات تعاون تسمح بالوصول إلى المعلومات ذات الصلة لأغراض التحقق من الإقرارات لأسباب مثل اختلاف النظم القانونية، وعدم وجود إجراءات جنائية رسمية، وعدم الوفاء بمتطلبات الإثبات.

سابعا - الاستنتاجات والخطوات التالية

- 77- يمكن أن تمثل نظم إقرار الذمة المالية، تبعا لهيكلها، أداة هامة لمكافحة الفساد، بما يشمل ما يتعلق منها بجهود استرداد الموجودات. وتبين المعلومات المقدمة من الدول الأطراف والموجزة في هذه المذكرة مجموعة متنوعة من النهج المتبعة في إنشاء نظم إقرار الذمة المالية. وفي هذا الصدد، أفادت الدول بأن نظم الإفصاح الفعالة تعزز قدرتها على كشف عائدات الجريمة واستردادها. ومع ذلك، أبرزت الدول أن فعاليتها يمكن أن تتأثر بانعدام التعاون الدولي بين السلطات المختصة المسؤولة عن إدارة نظم الإفصاح.
- 78- وفي ضوء ما تقدم، لعل الفريق العامل يود أن يناقش الكيفية التي يمكن بها للدول (أ) أن تعزز تدابيرها المتعلقة بإقرار الذمة المالية، بما في ذلك عمليات التحقق من المعلومات المفصح عنها؛ (ب) أن تشجع وتعزز التعاون الدولي، لأغراض تشمل التحقق من المعلومات المفصح عنها، (ج) أن تتصدى للتحديات التي أبرزتها الدول الأطراف والمبينة في المذكرة. ولعل الفريق يود أيضا أن يناقش فوائد وجود نظم فعالة لإقرار الذمة المالية من أجل تيسير استرداد عائدات الجريمة.